أصناف المعاني التي وضّح بها المقصود بالتصغير فهي تمثل بدائل (Variantes) مقامية لهذا الثابت من ثوابت المضمون الذي سميناه تصغيرا من أجل أن هذا التغيّر من معنى إلى معنى آخر من المعاني المذكورة كالتحقير والشفقة والتلطّف لا يتعالق معه تعالق آخر على صعيد التعبير.

ومن الشواهد التي تدلّ على أن زيادة علامة التصغير إلى كلمة تدلّ على معنى يساوي زيادتك كلمة أخرى مستقلّة عنها، هذه الموازنة التي يعقدها الرضى بين علامة التصغير والصفة. يقول: "اعلم أن التصغير يورد في الجامد معنى الصفة. ألا ترى أن معنى رجيل رجل صغير، فالاسم المصغّر بمنزلة الموصوف مع صفته، فكما أنّك تقول: قدم صغيرة بإلحاق التاء في آخرالوصف قلت قديمة بإلحاق التّاء في آخر هذا الاسم الذي هو كآخر الوصف» [1].

لا تمثل هذه الموازنة الجريئة بين الزيادة في اللّفظ الدالة على التصغير الممتزجة بلفظ المصغّر وبين الصفة الواقعة كلمة مستقلة عن الموصوف حالة منعزلة أو خاطرة فريدة لا نظير لها.

إنّنا نجد نفس الموازنة في باب الفعل بين حروف الإضافة أو حروف الجرّ المستقلّة عن الفعل والمعدّية له إلى مفعول، من ناحية ثم همزة التعدية أو التضعيف الكائنين في صيغة أفعل وفعّل من ناحية أخرى.

يقول ابن يعيش عن سيبويه:

«وجملة الأمر أن حرف الجرّ يتنزّل منزلة جزء من الاسم من حيث كان وما بعده في موضع نصب وبمنزلة جزء من الفعل من حيث تعدّى به فصار حرف الجرّ بمنزلة الهمزة والتضعيف من نحو: أذهبت زيدا وفرّحته» [2].

فإذا تجاوزنا ابن يعيش إلى رضى الدين الاستراباذي ونظرنا في تحليله لصيغة أفعل والمعاني الغالبة عليها، ألفيناه يوازي بين همزة التعدية وبين فعل جعل يقول: «اعلم أن المعنى الغالب في أفعل تعدية ما كان ثلاثيا وهي أن يجعل ما كان

---

1 الاستراباذي شرح الشافية ج 1 ص 237.

2 ابن يعيش شرح المفصل ج 8 ص 10.